

قضية كالاس (وهي خطأ قضائي تم بحق تاجر بروتستانتي من تولوز وكان ضحية لهذا الخطأ العام 1762) عرفت خاصة بسبب المداخلة الحيوية التي قدمها فولتير، الذي تحقق عن قرب من المسألة ونشر بهذا الخصوص في العام 1763 كتاباً حول التسامح. هذا النص هو عبارة عن كتيّب صغير يدين فيه الظلم الذي مارسه قاضي تولوز، ومن خلاله ينطلق في دفاع شرس من اجل التسامح، الذي هو الحماية الوحيدة، بنظره، ضد العنف الديني. في المقطع الذي يلي، يريد فولتير ان يؤسس الحق الإنساني على أساس الحق الطبيعي (الذي هو وحده مشتركاً فيما بين الجميع)، ويندّر، كما كاستيليون قبل قرنين، بالقاعدة الذهبية. وفي القسم ما قبل الاخير من هذا المقطع، ينظر فولتير إلى كل حضارات الشرق والغرب ويظهر كيف ان اللاتسامح لا يمكن أن يؤدي إلا إلى المجازر العنيفة.

إن القانون الطبيعي هو القانون الذي تعطيه الطبيعة لكل الناس. لقد رببتم إبنكم، وهو يدير لكم بالاحترام لأبيه، كما يدير بالاعتراف لمن احسن إليه. لديكم الحق في منتوجات الأرض التي قمتم بحرثها وزراعتها بأيديكم. أعطيتم وعداً، وتلقيتم وعداً، عليكم أن تحافظوا على وعودكم.

الحق البشري لا يمكن ان يتأسس إلا على هذا القانون الطبيعي؛ إن المبدأ الكوني العظيم لهذا ولذلك هو موجود على كل أرجاء هذه الأرض: "لا تفعل لأحد ما لا تريد أن يفعله الآخر لك". لا نرى كيف، وفق هذا المبدأ، يمكن لأحد ان يقول للآخر: "أمن بما أنا أو من به، والذي لا يمكن لك أن يؤمن به، أو سيتم معاقبتك". هذا ما نقوله في البرتغال، وفي إسبانيا وفي الغوا. نحن نكتفي في الوقت الحالي، في عدد من البلاد الأخرى، بالقول: "أمن وإلا سألعنك، أمن وإلا فعلت بك كل أشكال السوء التي يمكن أن أوم بها؛ أبها الوحش، انت ليس لديك ديني، وبالتالي انت بلا أي دين: يجب ان تكون نموذجاً مرعباً لجيرانك، لمدينتك، لولايتك".

إذا كان الحق الإنسان ان نتصرف كذلك، على الياباني إذا أن يكره الصيني، الذي يجب أن يضطهد السيامي؛ وهذا يجب أن يلاحق الغانغاريد، الذي يجب أن يهجموا على سكان الهندوس؛ المغولي يجب ان ينتزع قلب أول مالاباري يلتقي به، وهذا يمكن له أن يقطع عنق الفارسي، الذي بإمكانه ان يجزّر بالتركي، وكلهم يجب ان يهجموا على المسحيين، الذين لوقت طويل اكلوا بعضهم البعض.

إن الحق باللاتسامح لهو عيبي وبربري: إنه حق النمر، ولذلك هو مرعب، لأن النمر لا يمزقون إلا ليأكلوا، اما نحن البشر فنبيد بعضنا بعضاً من اجل بعض المقاطع النصية (المقطع 6، ص 44).

المصدر: قضية كالاس، كتاب في التسامح، 1763، باريس، منشورات فرنسوا رامبيز، باريس، ليفر دو بوش، 2009.